رؤى اقتصادية

الشرق والغرب... والسيطرة على ثروات العرين الأزرق

@HamadMadouh
حمد عبدالغفور محمود مدوه
hamedmadouh919@hotmail.com

لم يعد التعدين في أعماق البحار مجرد فكرة مستقبلية أو حلما تكنولوجيا، بل تحول إلى ملف استراتيجي يتعارض فيه الاقتصاد مع السياسة، والابتكار مع المخاطر البيئية.

ففي أعماق المحيط، حيث الظلام والضغط الهائل، تختبئ كنوز معدنية نادرة توصف بأنها «نفط القرن الجديد» كالذهب، والفضة، والكوبالت، والنيكل بتركيزات تفوق أضعاف ما نجده على اليابسة.

وبين الوعود الاقتصادية والمخاطر البيئية، وعلى أعماق سحيقة من المحيطات، حيث لا تصل أشعة الشمس، تنبض الحياة المعدنية في أماكن لا تخطر على بال أحد. هناك على أعماق تتراوح ما بين 4500 و12000 قدم، تبدأ رحلة التعدين البحري، بحثا عن الثروات الدفينة التي تشكلت عبر ملايين السنين.

لذا، يرى أنصار التعدين «Deep Sea Mining» أن هنالك فرصة لإعادة رسم ملامح الطاقة والتكنولوجيا، خاصة مع الطلب المتزايد على المعدن النادرة، والتي يمكن استخدامها لصناعة البطاريات والسيارات الكهربائية وغيرها.

هذا، ويتوقع البنك الدولي أن يتجاوز الطلب العالمي على هذه المعادن 3 مليارات طن بحلول عام 2050، ما يجعل أعماق البحار مخزنا استراتيجيا للمستقبل.

إلا أن الصورة ليست ذات اشراقة بالكامل، فعمليات الكشط والشفط في القاع تهدد الأنظمة البيئية الهشة والتي لم تكشف بالكامل بعد، لذلك يحذر علماء البيئة البحرية من تلك العمليات، حيث إنها قد تؤدي إلى خسائر بيئية فادحة في أعماق البحار والمحيطات، وربما قد يفقد العالم أسرارا بيولوجية وطبية مازالت مدفونة في «الفضاء الأزرق».

وبات هناك تنافس شديد بين بعض الدول وكبريات وأبرز شركات التعدين البحري الأميركية والعالمية، في سباق عالمي جيوسياسي محتدم.

ورغم أن قاع البحر لم يمس بعد، فالمسألة لم تعد اقتصادية فقط، بل تحولت إلى سباق جيوسياسي، فالسباق بدأ بالفعل. شركات خاصة ووكالات حكومية من الصين والهند وروسيا، إلى جانب الولايات المتحدة، جميعها تتنافس على تأمين مواقع استراتيجية لها في المحيط الهادئ، ومرتفعات وسط الأطلسي، والمحيط الهندي، حيث باتت ساحات صراع صامتة للنفوذ والسيطرة.

في هذا السياق، جاء توقيع إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب في أواخر ابريل 2025 على أمر تنفيذي لدفع صناعة التعدين في أعماق البحار، متوقعا أن تضيف هذه الصناعة 300 مليار دولار إلى الناتج المحلي الإجمالي، وان تخلق 100 ألف وظيفة خلال عقد واحد.

مفترق الطرق..

يقف العالم اليوم أمام سؤال مصيري: هل يكون التعدين البحري العميق خطوة نحو الاستدامة، أم مغامرة قد تفتح أبوابا يصعب إغلاقها ليتحول إلى ميدان صراع قادم على ثروات كوكب الأرض؟

سلطنة حرف

قانون المرور الجديد صرامة التطبيق وثقافة السائقين

طارق بورسلي
gstmb123@hotmail.com

بعد أكثر من ثلاثة أشهر على تطبيق قانون المرور الجديد في الكويت، ورغم الحزم الواضح في العقوبات والرسوم، إلا أن الإحصاءات الرسمية تكشف عن مشهد مقلق، حيث تم رصد أرقام عالية جدا للمخالفات المرورية خلال هذه الفترة، منها عشرات الآلاف تتعلق بتجاوز الإشارة الحمراء واستخدام الهاتف أثناء القيادة والسرعة الزائدة.

هذه الأرقام وإن بدت للوهلة الأولى دليلا على فاعلية الرقابة، فإنها في الوقت ذاته تثير تساؤلات حقيقية حول مدى تأثير القانون على تغيير سلوك السائقين، فالقانون ليس مجرد قائمة غرامات، بل وسيلة لضبط ثقافة مرورية متكاملة، تبدأ من الوعي وتنتهي بالانضباط.

من الناحية التحليلية، فإن ارتفاع عدد المخالفات قد يكون مؤشرا إيجابيا في بدايته، لأنه يظهر أن الرصد الإلكتروني وتطبيق القانون بدأ يؤتي ثماره، ويكشف حجم التجاوزات الفعلية التي كانت تغيب عن الرقابة. لكنه في المقابل، يبرز الحاجة إلى شق موازٍ من العمل، وهو تكثيف التوعية، وربط القيادة بالسلوك الحضاري، وليس فقط بالخوف من العقوبة.

الجدوى الحقيقية للقانون الجديد ستظهر تدريجيا حين نبدأ نلحظ انخفاضا ملموسا في الأرقام، وتحولا واضحا في عقلية السائق، لا بفعل الرادار، بل بدافع المسؤولية.

إن التحدي الأكبر اليوم هو بناء «ثقافة مرورية جديدة»، تسهم فيها وزارة الداخلية بالتعاون مع الإعلام، والمدارس، والمجتمع المدني، لترسيخ مفاهيم القيادة الآمنة كجزء من المواطنة الصالحة، لا كحالة مؤقتة تفرضها الكاميرا والمخالفة. فالردع وحده لا يكفي، ما لم يقترن بإصلاح السلوك وتفعيل الرقابة الذاتية.

في ذاكرتي

هل الحرية الفردية تهدد قيم المجتمع المحافظ؟

سميرة يوسف الكندري
Samiraalkandari24@gmail.com

تعتبر الحرية الفردية من أبرز القيم التي ينادي بها الفكر الحديث، حيث تعطي الإنسان حق الاختيار في أسلوب حياته، معتقداته، وطريقة تعبيره عن نفسه، فيرى المجتمع المحافظ أن هذه الحرية قد تشكل تهديدا لقيمه المستقرة وعاداته المتوارثة عبر الأجيال، وهنا يبرز السؤال الجدلي: هل الحرية الفردية تقوض ثوابت المجتمع المحافظ أم أنها وسيلة لتطوره وتجدده؟

من وجهة نظر المحافظين، الحرية الفردية حين تمارس بلا ضوابط قد تؤدي إلى انفلات أخلاقي، وتفكيك الروابط الأسرية، وتراجع مكانة القيم الدينية والاجتماعية التي تشكل العمود الفقري لهوية المجتمع، فهم يعتبرون أن التمسك بالعادات والتقاليد ليس مجرد التزام اجتماعي، بل هو صمام أمان يحفظ الاستقرار والانسجام الداخلي ويمنع دخول الأفكار الغريبة التي قد تربك البناء القيمي.

في المقابل، يطرح أنصار الحرية الفردية رؤية مغايرة، فهم يرون أن المجتمع المحافظ لن يتمكن من مواجهة تحديات العصر إذا ظل حبيسا لقوالب قديمة لا تسمح بالتغيير، فالحرية بحسب رأيهم ليست بالضرورة تهديدا، بل هي وسيلة تمنح الأفراد القدرة على الإبداع، وتفتح المجال أمام التنوع الفكري والثقافي، كما أنها تحمي الحقوق الشخصية من التسلط أو الاستغلال باسم «القيم»، وبذلك يمكن اعتبارها رافعة لتطوير المجتمع، لا معولا لهدمه.

وبالإضافة إلى ذلك يشير الواقع إلى أن المعضلة ليست في الحرية الفردية نفسها، بل في كيفية ممارستها ضمن سياق اجتماعي واضح، الحرية إذا اقترنت بالمسؤولية والوعي، يمكن أن تعزز قيم المجتمع وتمنحه مرونة لمواجهة التغيرات، أما إذا مورست بشكل مطلق، بعيدا عن الاعتبارات الأخلاقية والدينية، فإنها قد تؤدي بالفعل إلى صدام مع قيم المجتمع المحافظ.

من هنا يبدو أن الحل يكمن في إيجاد توازن بين الحرية الفردية وحماية الهوية المجتمعية، فلا إفراط يفرغ المجتمع من ثوابته، ولا تفريط يكبل الأفراد ويمنعهم من التطور، بل هو عقد اجتماعي جديد يقوم على الاحترام المتبادل، حرية الفرد تنتهي عند المساس بقيم الجماعة، وقيم الجماعة بدورها لا تتحول إلى قيود خانقة تكبت إمكانيات الفرد.

في النهاية، السؤال لا ينبغي أن يكون، هل الحرية الفردية تهدد المجتمع المحافظ؟ بل كيف يمكننا أن نصوغ نموذجا يحقق الانسجام بين الحرية والقيم، ليكون المجتمع أكثر توازنا وقدرة على الاستمرار؟

كلمات لا تنسى

مشعل السعيد

«أضبط من ساعة الملا»

«أضبط من ساعة الملا».. هذا مثل كويتي جميل كان دارجا في الماضي، وربما قالوا على نفس السياق: اضبط ساعتك على «الملا»، والمقصود بالملا إمام المسجد على الغالب، فهو دائما شديد الحرص على الوقت لأداء فروض الصلاة في وقتها المحدد دون زيادة أو نقصان، الأمر الذي يجعله دقيقا في مواعيده، وقد ضربت هذا المثل لتبيان أهمية الوقت القصوى في حياة الإنسان، فهو أثمن وأغلى ما يملكه، كما أنه أساس ودعامة النجاح والفشل في الدنيا والآخرة، وقد قيل: الوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك، وقد قال الشاعر وأحسن:

الوقت أنفس ماعنيت بحفظه
وأراه أسهل ما عليك يضيع

إن الوقت نعمة من نعم الله الكثيرة التي امتن بها على عباده، ودليل ذلك قوله عز من قائل (وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار وآتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمت الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار) سورة (إبراهيم).

كما تتضح أهمية الوقت في أن الله تعالى أقسم بآيات عدة بالفجر والضحى والنهار والعصر والليل، ولم يهبنا الله الوقت لنضيعه في اللعب واللهو، ولكن للعمل فيما يعود علينا بالنفع في دنيانا شريطة ألا يضر ذلك في آخرتنا، إن الوقت الذي يمضي لا يعود، والأيام سريعة للغاية، وأمامنا عقبة كؤود كما أخبرنا النبي ﷺ، لا يجوزها المثقلون بل المتخففون، فالطريق صعب ووعر ولن يتخطاه إلا من أتى الله بقلب سليم، والوقت لا يمهلنا، فلتنظر نفس ما قدمت لغد، ولا أعني بذلك أن نترك نصيبنا من الدنيا ولكن أن لا تكون الدنيا أكبر همنا.

والله ولي التوفيق، ودمتم سالمين.

رأي

«رعاية المعاق».. حق وواجب

تركي حمود الحصم

الكثيرون يتساءلون عن التوجه لإلغاء ميزة «المكلف برعاية معاق»، وهل ستشمل الجميع، بسبب ما يقال عن انتشار بعض حالات التزوير وما يكلفه هذا الامتياز من أعباء على ميزانية الدولة، والتي تقدر بـ 450 مليون دينار سنويا؟ وهنا تبرز تساؤلات مشروعة حول ذلك: من سيدفع ثمن هذا القرار؟ وهل يعقل أن يعاقب الملتزم والمضحي بسبب المزور والمتحايل؟ خلف هذه الأرقام تكمن معاناة لا تحتسب، (الرقم الذي يتداول اليوم 450 مليونا من الميزانية)، لكنه لا يعبر عن التكاليف النفسية والجسدية والاجتماعية التي تتحملها أسر ذوي الإعاقة يوميا. آلاف الكويتيين، نساء ورجالا، غيروا نمط حياتهم بالكامل للتفرغ لرعاية أبنائهم أو ذويهم من أصحاب الإعاقات المتوسطة والشديدة.

هذا التفرغ ليس خيارا ترفيهيا، بل ضرورة يفرضها الواقع الصحي والنفسي، ويؤدي في كثير من الحالات إلى خسارة وظائف، وتفكك اجتماعي، وضغوط نفسية حادة.

محاربة التزوير لا تكون على حساب المكلفين الحقيقيين برعاية المعاقين من ذويهم، نعم، هناك متجاوزون. هذا لا خلاف عليه، ولكن معالجة التزوير لا تكون بـ «إلغاء شامل» يضر بالمستحقين. التعميم في اتخاذ القرارات من أخطر أشكال الظلم الإداري، لأنه يزيد من شعور الفئات الضعيفة بأنها منسية أو مهمشة.

الحكومة تملك من الأدوات ما يكفي لمكافحة التزوير وكشف المزورين دون أن تمس حقوق الراغبين بصدق في خدمة أبنائهم. لماذا لا تفعل أدوات الرقابة والمتابعة الميدانية؟ ولماذا لا تحدث البيانات بشكل دوري مع الجهات الطبية والرقابية؟

الكويت التي حازت ريادة العمل الإنساني، يجب ألا تقحم حقوق الفئات الأكثر احتياجا في حسابات الميزانية فقط. نتمنى ضمان وجود بدائل فعلية لرعاية المعاقين قبل التفكير في سحب المزايا من المكلفين.

نثق بأن من بيدهم القرار في الكويت يدركون حجم المسؤولية الأخلاقية قبل الإدارية. وأن الدعم لذوي الإعاقة ليس ترفا أو كرما، بل واجب وطني وإنساني أصيل.

وأملنا كبير في وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة، الإنسانة د.أمثال الحويلة، ووكيل الوزارة النشيط د.خالد العجمي وما يقدمانه في سبيل تحسين أوضاع المعاقين للأفضل، ومعهما جميع العاملين في الوزارة الذين يضعون المعاقين نصب أعينهم، ويحرصون على دعمهم وتقديم كل ما فيه مصلحة ذوي الإعاقة وأسرهم.

من حق الدولة محاربة التزوير والجميع معها في ذلك، والكل مع حفظ كرامة وحقوق من وهبوا حياتهم لخدمة أبنائهم. نطالب بإعادة النظر، ومشاركة أهالي ذوي الإعاقة في أي قرار يخصهم، فهم الأدرى بواقعهم، وهم الشركاء الحقيقيون في بناء مجتمع عادل، متكافل، وإنساني، العدالة لا تعني المساواة فقط، بل مراعاة ظروف كل فئة. وذوو الإعاقة وأهاليهم ليسوا عبئا على الدولة، بل فئة يجب أن نعطيها الأولوية بالرعاية والدعم.

إن المساس بحقوقهم، ولو بحجة وجود حالات تزوير، هو مساس بقيمنا الإنسانية قبل أن يكون خطأ إداريا.

الكويت ديرة خير وستبقى رمزا للإنسانية بقيادتها الحكيمة ووفاء شعبها.

إطلالة

«الصحة».. والطوارئ الطبية

خالد العرافة
khaled_news@hotmail.com

تسعى وزارة الصحة دائما إلى تطوير خدماتها الصحية في مرافقها حتى تكون على قدر الطموح الذي يطمح له المراجع في ظل توافر الإمكانيات التي تقدمها الدولة لهذه الوزارة.

بعض المستشفيات رغم ذلك التطور الرقمي والملف الإلكتروني للمريض مازالت هناك بعض المرافق الصحية بعيدة عن التطور، الأمر الذي يتطلب تدخلا سريعا من قبل المسؤولين في الوزارة لمحاسبة المقصرين في تلك المنشآت.

قد نجد في أي مركز صحي أو مستشفى إيجابيات وسلبيات، ولكن اليوم نتطرق إلى بعض السلبيات التي نأمل أن يتم علاجها بأسرع وقت ممكن، حيث إن العيادات المتخصصة للمناظير وسونار العيون نتائجها لا ترسل لملف المريض، وإنما يتم تصويرها عن طريق «موبايل المريض» وسحبها عبر خدمات التصوير والطباعة حتى يتم تقديمها إلى الطبيب المعالج، وهذا الوضع موجود للأسف منذ سنوات في أغلب المستشفيات ويحتاج إلى الالتفات إليه من قبل المسؤولين.

نتمنى من وزارة الصحة التحقق من هذا الأمر ومعرفة الأسباب التي ساهمت في تراجع بعض الخدمات بدلا من مواكبتها لهذا «التحول الرقمي» الذي تدعمه الدولة في جميع جهاتها الحكومية.. ومنا إلى يهمه الأمر.

هناك رسالة نرفعها إلى المسؤولين في وزارة الصحة تخص مستشفى الجهراء الذي أصبح يتبع آلية عمل غريبة لا نجدها في المستشفيات الأخرى والمتمثلة في منع استقبال المرضى في عيادات الطوارئ التخصصية، وتحديدا عيادة أمراض العيون إلا بتحويل رغم أنها عيادة طوارئ، وصميم عملها يكمن في استقبال تلك الحالات دون مناقشة.

الكثير من المرضى طرقوا أبواب إدارة المنطقة والمستشفى، لكن دون جدوى لحل هذه المشكلة التي تم تطبيقها بطريقة مزاجية لا نجد مثيلا لها في أقسام الطوارئ الأخرى في بقية المستشفيات. وهناك سؤال يطرح نفسه، ونتمنى من صاحب هذا القرار الرد عليه، ما الفائدة من وجود تلك العيادة بالطوارئ، اذا كانت لا تخدم الحالات الطارئة! والعيادات الخارجية في المراكز الصحية لا تستقبل المراجعين والمرضى إلا بمواعيد مسبقة؟

هلا يعلم المسؤولون في قسم العيون في مستشفى الجهراء ان المراجعين يذهبون لطوارئ «البحر» و«الفروانية»، رغم توافر عيادة الطوارئ بالمستشفى، ورغم ذلك يتم استقبالهم بكل سهولة وتقديم الرعاية الطبية من كشف وعلاج.. كل الشكر لإدارات تلك المستشفيات على خدمة المرضى.

نتمنى من المسؤولين في وزارة الصحة النظر في هذا الموضوع لأنه من غير المعقول ان يتم تخصيص عيادة طوارئ ترفض استقبال المرضى فيما عيادات «الباطنية» و«الجراحة» و«الأطفال» التي تشهد ضغطا كبيرا، ومع ذلك تستقبل المرضى دون طلب أي تحويل.

ومنا إلى المسؤولين.. تابعوا أوضاع المراجعين في أروقة أقسام الطوارئ، وشاهدوا هذه المعاناة بأعينكم!